

سميرة الكندري: 11 في المئة فقط من النفايات بالكويت يعاد تدويرها



سميرة الكندري

والسكاني الذي شهدته الكويت خلال العقود الماضية فقد أصبحت مرادم النفايات قريبة من المناطق السكنية التجارية والصناعية وتتقاطع أحيانا مع بعض المناطق الحضرية الحالية وبعض خطط التنمية، مما يشكل آثارا ضارة على صحة الإنسان والبيئة. وذكرت أن الهيئة قامت بالتعاقد في عام 2017 مع معهد فراونهوفر لتكنولوجيا البيئة والسلامة والطاقة في ألمانيا لتنفيذ مشروع «مسح واعداد قاعدة بيانات شاملة لإدارة النفايات بالكويت» والذي تضمن تنفيذ مسوحات حقلية شاملة لمصادر وكميات وأنواع النفايات المتولدة عن جميع النشاطات ومسوحات شاملة لمرادم النفايات المغلقة والعاملة والذي يعتبر تنفيذاً لمتطلبات المادة 7 البند 11 المادة 36 من قانون حماية البيئة.

أكدت نائب المدير العام لشؤون الرقابة البيئية في الهيئة العامة للبيئة م.سميرة الكندري أن إدارة النفايات أحد أكبر التحديات التي تواجهها الكويت، ومن أهم المشكلات أمام الحكومات في العديد من الدول لما لها من آثار سلبية على البيئة ومواردها الطبيعية. وقالت الكندري في كلمة لها خلال ورشة «استراتيجية التعامل مع المرادم» التابعة لمشروع مسح وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لإدارة النفايات في الكويت التي نظمتها الهيئة صباح أول أمس أن عملية جمع ونقل والتخلص من النفايات تعتبر من التحديات التي تواجهها الحكومات خصوصا مع التزايد السكاني والتطور العمراني. ولفتت إلى أن إجمالي كميات النفايات المتولدة من جميع الأنشطة في الكويت عام 2018 من 37 – 43 مليون طن في السنة، حيث شكلت نسبة النفايات من النشاطات غير المنزلية: البناء والهدم ومواد الدراكيل والصناعة والزراعة والخدمات وغيرها من النفايات غير المنزلية، نحو 96 – 97 في المئة من إجمالي الكمية، في حين نجد أن نسبة النفايات المنزلية بلغت فقط 3 – 4 في المئة من إجمالي كمية النفايات المتولدة، أي نحو 1.43 مليون طن في السنة، مؤكدة أن معظم هذه الكميات الضخمة من النفايات يتم ردمها على مدار السنة في مرادم النفايات ولا يتم تدوير سوى نسبة قليلة منها دون 11 في المئة. وأوضحت أن الكويت تعتمد بشكل كبير على المرادم للتخلص من النفايات المتولدة يوميا عن جميع الأنشطة بمختلف أنواعها، حيث يبلغ عدد المرادم حتى الآن 20 مرادما منها 14 مرادما مغلقة و6 مرادم مازالت عاملة وقيد التشغيل، ونظرا للتطور العمراني

طالبات المؤسسات التعليمية بإدراج «علم إدارة الأزمات» في خططها 9 توصيات لـ «حماية البيئة» في «الشؤون الإنسانية الدولية والتغير المناخي»



محاضرة التغير المناخي



جانب من المحاضرة

الأحمد السكنية باستخدام قارب مجهز بالتعاون مع إدارة الإطفاء. أخذا بعين الاعتبار مساحة بحيرات شرق مدينة صباح الأحمد السكنية «حوالي 7 كيلو مترات مربعة» وعمق المياه «3 م في المتوسط» تكون كمية المياه في البحيرات قرابة 21 مليون متر مكعب»، منادية بالدعوة لإعداد خريطة مخاطر السيول بدولة الكويت اعتمادا على تحليل وتفسير الصور الفضائية ذات درجة الوضوح العالية.

مركز وطني لإدارة الأزمات والكوارث في دولة الكويت»، بالإضافة إلى تنفيذ الخطط الإعلامية الخاصة بإدارة الأزمات لتوعية المجتمع واستغلال الإعلام البيئي في توعية المجتمع بكافة أطيافه، ونشرت إلى ضرورة الانتماء بالتدريب والاجتماعات الخاصة برفع كفاءة الكوادر الكويتية في مجال إدارة الأزمات، وشددت على «أهمية تدريب الكوادر الوطنية في مختلف الجهات على إدارة الأزمات، وتحديد الدور المطلوب

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول «الشؤون الإنسانية الدولية والتأهب لحالات الطوارئ والتغير المناخي» خلال الفترة من 20 – 21 ديسمبر الجاري. ودعت بهزاد خلال محاضرتها إلى «تشجيع مؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص بالانضمام إلى الشبكة العالمية لجمعيات النفع العام للحد من الكوارث للتعرف على الأدوار المناطة بهم»، فضلا عن «الإسراع بإنشاء

طالبات الجمعية الكويتية لحماية البيئة بإدراج «علم إدارة الأزمات» ضمن خطط وبرامج الدراسات في المؤسسات التعليمية والبحثية الكويتية، جاء ذلك ضمن 9 توصيات تقدمت بها خلال محاضرة ألقاها أمين عام الجمعية جنان بهزاد بعنوان «دور مؤسسات المجتمع المدني في الحد من الكوارث الناجمة عن التغير المناخي» ضمن فعاليات ورشة العمل المشتركة التي نظمتها كل من جمعية الهلال الأحمر الكويتي مشاركة مع

تتمت

وتضمن آلية «وبدعة الليرة التركية المحمية من تقلبات أسعار الصرف» للمودع بالليرة عدم الوقوع ضحية للتقلبات في أسعار الصرف، والحصول على الفائدة المعتلة، يضاف إليها الفرق في سعر الدولار بين وقت الإيداع والسحب. وفي نهاية تاريخ سحب الوديعة إذا كانت أرباح المودعين في المصرف بالليرة أكبر من زيادة سعر الصرف فأنهم سيحافظون على أرباحهم، أما في حال كانت أرباح سعر الصرف أكبر فعندئذ سيتم دفع الفرق للمودع، مع إعفائه من الضرائب، وفقا لوزارة الخزانة والمالية.

كما يمكن فتح حسابات الوديعة بأجال 3 و6 و9 و12 شهرا، وتطبيق الحد الأدنى لمعدل الفائدة المعلن من قبل البنك المركزي التركي.

وفي حال سحب قيمة الإيداع قبل تاريخ الاستحقاق، فإن حساب الوديعة سيحول إلى حساب جار ويتم إلغاء حق الحصول على الفائدة.

السودان : حمدوك

بالتراجع عنها. وذكر مصدران مقربين من حمدوك، الثلاثاء، أنه أبلغ مجموعة من الشخصيات القومية والفكرين اجتمعت معه، بعزمه الاستقالة من منصبه. وأضاف المصدران أن المجموعة دعت حمدوك للمعدل عن قراره إلا أنه أكد إصراره على اتخاذ هذه الخطوة، وتراجع عنها الأربعاء. وكانت آخر نشاطات حمدوك هي إنهاء تكليف إبراهيم محمد إبراهيم من منصب مدير عام الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، وإعادة تعيين لقمان أحمد محمد مديرا عاما للهيئة. يذكر أنه في 21 نوفمبر الفائت، وقع البرهان وحمدوك اتفاقا سياسيا تضمن عودة الأخير لمنصبه، وتشكيل حكومة كفاءات، إلا أن قوى سياسية ومدنية عبرت عن رفضها للاتفاق، متعهدة بمواصلة الاحتجاجات حتى تحقيق الحكم المدني الكامل. وأعلنت وزارة الصحة السودانية، مساء الأحد الماضي، مقتل شخص وإصابة 123 آخرين على الأقل إثر اشتباكات مع القوات الأمنية أثناء الاحتجاجات رفضا للاتفاق بين رئيس الحكومة حمدوك ورئيس مجلس السيادة القائد العام للجيش، البرهان. وشهد السودان الأحد احتجاجات واسعة تمكن خلالها المتظاهرون لأول مرة من اختراق الحواجز الأمنية الكبيرة حول القصر الرئاسي وأخرى مؤدية إليه، وسط تدخل القوات الأمنية وإطلاق الرصاص وقنابل الغاز بكثافة على المتظاهرين، ما أثار غضب منظمات محلية أصدرت بيانات منددة. ووسط هذه التطورات، شدد المجلس الانتقالي على أن القوات المسلحة لن تغرط بأمن السودان. وأكد العميد الطاهر أبو هاجة، مستشار قائد الجيش البرهان، أن القوات المسلحة تقوم بدورها. وأضاف أنها ستبقى منزهة لتطلعات الشعب السوداني، وفق تعبيره

موسكو : واشنطن

واشنطن على المقترحات الروسية بشأن الضمانات الأمنية بأنه على. وأضاف لافروف – خلال حديثه أمس الأربعاء على قناة «روسيا اليوم»- أن بلاده تؤيد التفاوض في إطار 3 مضعات: مع الناتو، وواشنطن، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشار إلى أن المفاوضات بشأن الضمانات الأمنية ستبدأ مطلع العام المقبل 2022. و بالتزامن مع حديث لافروف أعلنت شركة غاز «بروم» الروسية أنها بدأت تخفيض ضخ الغاز الطبيعي عبر خط «يامال – أوروبا»، أحد مسارات توريد الغاز الطبيعي من روسيا إلى أوروبا.

إيران أسلحة نووية تحت غطاء المفاوضات في فيينا» على ما أكد مكتبه.

وأفادت صحيفة جيو رساليم بوست بأن سوليفان صرح عقب اللقاء مع بينيت، بأن إسرائيل والولايات المتحدة تعملان على استراتيجية مشتركة لإنهاء مصلحتها. وقال سوليفان إن الولايات المتحدة وإسرائيل في «منعطف حاسم»، في ما يتعلق بقضايا أمنية مختلفة، وأن عليهما وضع استراتيجية مشتركة. وأوضح أن الرئيس الأمريكي جو بايدن أوفده إلى إسرائيل «لأن من المهم أن نجلس معا، ونطور استراتيجية مشتركة في منعطف حاسم بلدينا في مجموعة رئيسية من القضايا الأمنية».

بدوره، قال بينت لسوليفان: «ما حدث في فيينا له تداعيات عميقة على استقرار الشرق الأوسط وأمن إسرائيل في السنوات القادمة»، مشيرا إلى المفاوضات التي جرت مع إيران هذا الشهر. ودعا بينيت إلى وقف المفاوضات التي استؤنفت الشهر الماضي، متيما إيران بممارسة «إبتراز نووي». وتأتي تلك الزيارة غداة تصريحات كبير المفاوضين الأميركيين روب مالي، بأن بضعة أسابيع فقط أمام فرص إنقاذ الاتفاق، وبعدها لن يكون هناك صفقة يمكن إحياؤها. وكانت إدارة الرئيس جو بايدن قد حذرت سابقا من أن الوقت ربما صار متاخرا، لإحياء الاتفاق الذي انسحبت منه إدارة دونالد ترامب في 2018

وكانت إسرائيل ألححت إلى أنها قد تلجأ إلى استخدام القوة العسكرية لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي إذا مارأت أن الدبلوماسية فشلت. وتنفى إيران سعيها للحصول على أسلحة نووية. وسيواجه أيضا إلى رام الله للقاء رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس وسؤولين آخرين في السلطة. في الأثناء، أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أمس الأربعاء، أن المحادثات بشأن إحياء الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام 2015، والتي توقفت مؤقتا بناء على طلب إيران الأسبوع الماضي، ستستأنف قبل نهاية العام الجاري. وقال دبلوماسيون لـ«رويترز»، إنه من المقرر استئناف المحادثات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وطهران، بشأن عودة كلا الطرفين إلى الامتنال الكامل للاتفاق، في أواخر ديسمبر.

وحذر المفاوض الأمريكي روبرت مالي، في الساعات الأخيرة، من أن الهامش الزمني المتاح لإنقاذ الاتفاق النووي بات يقتصر على «بضعة أسابيع»، إذا ما وصلت إيران لتطوير أنشطتها الذرية بالوتيرة الحالية، مشيرا إلى خطر اندلاع «أزمة» إذا فشلت الجهود الدبلوماسية.

والمفاوضات غير المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران التي استؤنفت في نهاية نوفمبر بعد توقف استمر خمسة أشهر، علقت مجددا.

وأعرب مالي، في تصريح لشبكة «سي أن أن» الإخبارية الأمريكية، عن أمله في استئناف المحادثات «سريعا».

أردوغان : خطتنا

النيابية لحزب العدالة والتنمية بالبرلمان التركي، أكد أردوغان أن حكومته عازمة على حماية مكتسبات المواطنين من ضغوط التضخم وتقلبات أسعار الصرف. وفي الجانب السياسي، قال الرئيس التركي: «نطلب المعارضة منا ليل نهار، وعلى مدى أشهر، أن ندخل البلاد في انتخابات مبكرة. قلنا أكثر من مرة إنه لن تكون هناك انتخابات مبكرة. تركيا دولة قانون، والانتخابات لن تحدث سوى في تاريخها المحدد»، في إشارة إلى مواعدها المقرر عام 2023. وفي التعاملات الصباحية أمس الأربعاء وأصلحت الليرة التركية التعافي في مقابل الدولار، وارتفعت بـ3.2% عند 12.2555 ليرة للدول الواحد، وتتحج نحو تخفيضها على مدار شهر، بعدما أعلنت الحكومة عن أداة جديدة لحماية المودعين بالليرة التركية من تقلبات سعر الصرف.:

الكهرباء والأشغال إضافة إلى هيئة الطرق. وأعلن عن موافقة مدير مؤسسة الرعاية السكنية على مخاطبة البلدية لإصدار تراخيص البناء للمواطنين، وكذلك مخاطبة بنك الائتمان بعد ورود كتاب من هيئة الطرق لتسليم المشروع من الما قول خلال الأسبوع المقبل. في السياق نفسه أوضح الجمهور أن اللجنة تناولت موضوع خدمات منطقة غرب عبد الله المبارك، وتلقت ردا صريحا من وزارة الأشغال بأن هناك وحدات تعمل بشكل جيد فيما يخص الصرف الصحي، إضافة إلى وجود مشروع سيتم الانتهاء منه في عام 2027 للمنطقة الوسطى بمدينة الكويت ويخدم مناطق عدة.

أضاف أن وزارة الكهرباء والماء أوضحت أنه تمت الموافقة على عقد توصيل المياه إلى المنازل بتاريخ 11 ديسمبر، وبناء على هذا العقد يتوقع أن تصل المياه في نهاية يناير المقبل في حال كانت نتائج فحص المياه إيجابية. وأشار الجمهور إلى أنه تم أيضا طرح مناقصة لإنارة للمنطقة والموافقة عليها بتاريخ 28 نوفمبر الماضي ومدتها عام ونصف العام.

أكد «استمرار اللجنة في طرح الحقائق بمنتهى المصداقية والشفافية من دون أي تشويش، ومواجهة التشويش المتعمد من أصحاب الأجندات الخاصة التي تقتات على حقوق المواطنين ومستقبلهم وحقوقهم في الرعاية السكنية». من جهته قال عضو اللجنة النائب سعدون حماد، إنه فيما يخص خدمات منطقة غرب عبد الله المبارك، فإن بعضها لا يزال غير متوفر في المنطقة، ومن بينها نقل المياه عن طريق الصهاريج رغم وعود المسؤولين منذ 6 شهور بإيصال المياه إلى المنازل. وأشار حماد إلى أنه فيما يخص موضوع الصرف الصحي بتلك المنطقة فيعتمد على محطات مؤقتة طاققتها الاستيعابية أقل من صرف المنازل، فضلا عن عدم وجود إنارة بالشوارع رغم مرور عامين على سكن المواطنين في المنطقة.

وأكد ضرور حضور ممثلين عن أهالي المنطقة اجتماعات اللجنة للاستماع إلى ما يدور فيها. واعتبر حماد أن ما عرض في اللجنة بخصوص منطقة خيطان الجنوبي من الجهات الرسمية لا يمثل حلا لمشاكل هذه المنطقة. وقال حماد إن مدير عام مؤسسة الرعاية السكنية حسم الموضوع وأكد لجنة أنه لن يوافق على إصدار أذونات البناء، إلا إذا وفر بنك الائتمان المبالغ المالية الكافية لتغطية بناء قسائم خيطان الجنوبي وعددها 1448 قسيمة تحتاج إلى ما يتجاوز 100 مليون دينار. ورأى أن اللجنة لم تخرج بنتائج من اجتماعها أمس، معتبرا أنه لا يمكن لأي جهة منح موافقات للبناء طالما أن مدير مؤسسة الرعاية السكنية يرفض الموافقة إلا بعد توفير المبالغ المالية.

هيئة الغذاء

أخذ عينات للفحص الدوري للتأكد من مدى صلاحية المواد الغذائية للاستهلاك الأدمي ومطابقتها للمواصفات المعتمدة، مؤكدة أنه لم يتم ضبط أي واقعة مما تم تداوله. وأكدت الهيئة في بيان لها «أنه في حال وجود أي شكوى جديدة تتعلق بالغذاء والتغذية، فقد وفرت الهيئة العديد من الوسائل وذلك من خلال الحضور إلى أحد مراكز الهيئة في المحافظات، أو زيارة موقع الهيئة الإلكتروني أو الاتصال الهاتفي أو المراسلة عبر تطبيق «اتساب» من خلال الرقم المخصص لذلك. وأهابت الهيئة بالجميع لتحري الدقة في نشر الأخبار والمعلومات والحرص على الحصول عليها من المصادر الرسمية.

أمريكا وإسرائيل

الأمريكي جيك سوليفان، الذي وصل إلى إسرائيل أمس الأول، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، تركزت على الملف الإيراني. والتقى سوليفان عقب وصوله بالرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ الذي أعرب عن «قلقه من التقدم المحرز نحو امتلاك

12 إصابة جديدة

وأشار إلى أن ذلك يأتي في إطار جهود الوزارة المستمرة، في مواكبة المستجدات العالية وحماية صحة المواطنين والمقيمين، عبر سلسلة من الإجراءات الاحترازية التي من ضمنها التخطيط الجيني لفيروس كورونا.

وأكد السند ضرورة الالتزام بتطبيق الحجر الصحي للقادمين من خارج البلاد، حفاظا على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين، والالتزام بجميع سبل الوقاية الأخرى، التي من أهمها استكمال تطعيمات «كوفيد-19» والمبادرة إلى أخذ الجرعة التعزيزية «الثالثة».

وشدد على ضرورة تجنب التجمعات غير الآمنة والمواظبة على غسيل اليدين والحفاظة على التباعد، مؤكدا في السياق نفسه ضرورة الحرص على تلقي التطعيمات ضد أمراض الشتاء الموسمية.

ودعا السند إلى ضرورة تأجيل السفر في الوقت الحالي واقتصاره على حالات الضرورة، لضمان أعلى مستوى من الحماية والوقاية متمنيا السلامة للجميع.

من جهة أخرى أكدت اللجنة الرئيسية لرقابة تنفيذ الاشتراطات المتعلقة بمكافحة «كورونا» أمس الأربعاء، ضرورة التشديد في تطبيق الاشتراطات الصحية الفترة المقبلة، نظرا لوجود «بعض التراخي» في تطبيقها، ما أدى خلال الأيام القليلة الماضية إلى زيادة مطردة في أعداد المصابين بالفيروس.

وقال عضو اللجنة ومدير إدارة منع العدوى بوزارة الصحة الدكتور أحمد المطوع لـ «كونا»، عقب اجتماع اللجنة برئاسة نائب رئيس اللجنة مدير عام بلدية الكويت أحمد النفوشي، إنه تم التأكيد على أهمية قيام الفرق الميدانية التابعة للجنة بالحوالات التفقدية والمتابعة الحثيثة لتطبيق الاشتراطات الصحية على المجمعات التجارية والمحلات والأنشطة التجارية المختلفة.

وأوضح المطوع أنه سيتم إبلاغ أصحاب المجمعات التجارية والمحلات بضرورة تطبيق الاشتراطات الصحية، مشيرا إلى أنه «إذا كان هناك تراج أو تهاون بهذا الخصوص سيتم إنذارهم أو لا ثم تحرير المخالفات في حال عدم الالتزام».

أضاف أنه في حال عدم الانضباط والتقييد سيتم إحالة المخالفين إلى الجهات القانونية لضمان التزام الجميع بالاشتراطات الصحية.

ولفت إلى أن أن الاشتراطات الصحية الواجب على الجميع اتباعها لمنع انتشار فيروس كورونا، هي عدم دخول «غير الملقحين» إلى المجمعات التجارية وضرورة الالتزام بارتداء الكمام بالطريقة الصحيحة وهي تغطية الأنف والفم في الأماكن المغلقة وتعقيم اليدين خصوصا بعد لمس الأسطح والحرص على التباعد.

وحول قرار مجلس الوزراء الأخير بشأن تطبيق الحجر المنزلي على القادمين إلى البلاد، قال المطوع إن هذا القرار يهدف إلى حصر من يشبهه بإصابتهم بـكورونا أثناء وجودهم خارج البلاد وبعد عودتهم إلى الكويت.

وشدد على أنه يتعين على كل مواطن أو مقيم تفعيل تطبيق «شولوك» بعد وصوله إلى البلاد، والالتزم بالحجر المنزلي، وبعد مضي 72 ساعة من لحظة وصوله باستطاعته عمل فحص «بي سي آر»، وإذا كانت نتيجة الفحص سليمة يستطيع الخروج من الحجر المنزلي.

وكان مجلس الوزراء قرر في اجتماعه الاستثنائي الاثنين الماضي، تحديد بعض الإجراءات الواجب اتباعها للقادمين إلى البلاد، تتمثل أولا بإجراء فحص «بي سي آر» قبل الوصول ب 48 ساعة، يفيد بخلو الشخص من الإصابة بفيروس كورونا، وثانيا تطبيق الحجر المنزلي لمدة 10 أيام بعد الوصول إلى البلاد، مع إمكانية إلغاء الحجر قبل ذلك في حال إجراء فحص بي سي آر بعد 72 ساعة على الأقل من وقت الوصول، يؤكد الخلو من فيروس كورونا.

البلدية : لا نمانع

وببلدية الكويت، والذي يأتي استكمال لما تم خلال اجتماعها يوم الأربعاء الماضي، مشيرا إلى أن اللجنة خرجت من الاجتماع بنتيجة طبية ومرضية وهي أن بلدية الكويت لا مانع لديها من حيث المبدأ، في إصدار تراخيص البناء بعد مخاطبة وزارتي